

جامعة النهرين / كلية الحقوق / قسم القانون العام

الديمقراطية وجرائم حزب البعث

المرحلة الثانية

د. ازهار جبار شكر

رابعاً : انتهاكات الحقوق المدنية :

• إسقاط الجنسية والتهجير القسري :

ان من أهم الحقوق المدنية هي الحق في الجنسية ولأهمية التمتع بالجنسية اعتبرتها الأمم المتحدة من الحقوق الأساسية للإنسان ونصت على ذلك في المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي جاء فيها ان من حق كل إنسان التمتع بجنسية ما، وانه لا يجوز حرمان احد من جنسيته تعسفاً ولا من حقه تغييرها، تعتبر الجنسية الرابط القانوني بين الفرد والدولة. وعلى أساسها تترتب علاقة قانونية بين الطرفين تقوم الدولة بحماية الفرد وتأمين حقوقه الإنسانية الأساسية ، ان الحرمان من الجنسية هو خرق لقواعد القانون الدولي وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية. بأن ((الدولة عندما تحرم انساناً تحرمه من كافة حقوقه)) ورغم المواثيق الدولية الخاصة بالجنسية ومصادقة العراق على هذه الاتفاقيات فقد عمل النظام السابق على إسقاط الجنسية العراقية عن نحو نصف مليون عراقي حيث اصدر النظام الحزبي البائد قرار بالرقم (666) اسقط بموجبه الجنسية العراقية عن نصف مليون عراقي وتم إبعادهم خارج الوطن اذ تم تهجيرهم بدعوى إنهم من أصول إيرانية هجروا لأنهم من المسلمين الشيعة. ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة. وكذلك اسقاط الجنسية بكل مواطن يشك في ولائه للوطن

ومن الانتهاكات المدنية هي الإبادة الجماعية التي قام بها النظام البائد والتي تمثلت بالمقابر الجماعية حيث اعدم الآف من العراقيين في حفر عرفت لاحقاً بالمقابر الجماعية رغم ان المواثيق الدولية تنص على عدم تعرض أي شخص للتعذيب المادة (٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (لا يجوز إخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة او العقوبة القاسية او اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة)، حيث تم إبادة اعداد كبيرة من الكرد والعلماء والكتاب وحتى عامة الناس وقتلهم من قبل حزب البعث والنظام الزكتاتوري البائد فلم يسلم احد من قمعهم وذلك لانفرادهم بالسلطة والاطاحة باي شخص يهدد مكانتهم وحكمهم الدكتاتوري المستبد

• التهجير القسري للاكراد والکرد الفيليين :

الکرد او الاكراد هم مجموعة عرقية وشعوب تتركز غرب آسيا وشمال بلاد الرافدين وجنوب شرق الاناضول بمحاذاة جبال زاكروس في منطقة كردستان وهي اليوم عبارة عن اجزاء من شمال غرب ايران وجنوب شرق تركيا وشمال العراق وشمال سوريا وهم من العرق الآري ويتحدثون اللغة الكردية وتفرعاتها ، اعتمد حزب البعث الظالم سياسة التمييز العنصري تجاه الاكراد في العراق من خلال انتهاجه اسلوب ترحيلهم ((الترحيل الجبري)) للسكان الاكراد في مدينة كركوك واعادة توطين و تعريب المدينة بالسكان العرب حيث كانوا يعاملون الاكراد على انهم مواطنون من الدرجة الثانية اذ حرموهم من الوظائف العامة و تولي المناصب الادارية الحساسة في اجهزة الدولة باعتبارهم مواطنين مشكوك في ولائهم للحزب

ومارس النظام البائد وحزبه البعثي سياسة العزل الطائفي (للکرد الفيليين) وهم شريحة تنسب الى اللر والکرد ويعرفون كذلك في ايران باسم اللر الفيلية ، وفي العراق يطلق عليهم اسم الاكراد الفيلية فهم مواطنين عراقيون بالولادة سكن غالبيتهم بغداد والمدن العراقية الأخرى من جنوب كركوك شمالا حتى البصرة جنوبا وجلولاء وخانقين وزرباطية وهم عشيرة من عشائر الكرد يدينون بالدين الإسلامي وهم من الشيعة ولهجتهم الكردية مختلفة عن اللغة الكردية واغلبهم يتكلمون اللغة العربية.

تعرض الكرد الفيلية لمختلف أنواع التمييز والتهجير على أيدي النظام البائد المتمثل بصدام حسين اذ هجّروا إلى إيران قسراً في معسكرات اذ اعتبروهم تابعين لايران ووجودهم يهدد حزب البعث والنظام والبائد فقاموا بالتخلص منهم وتهجيرهم فضلاً عن قتل واعداد اعداد كبيرة منهم ،ويبلغ عدد الكرد الفيلية الذين تم تهجيرهم إلى إيران حسب إحصائية وزارة الهجرة حوالي مئة ألف عائلة .

• الانتهاكات بحق التركمان :

يشكل التركمان القومية الثالثة في العراق بعد العرب والاكرد حيث يقيمون بشكل أساسي في شمال العراق في محافظات كركوك ونينوى وأربيل وديالى خصوصا في مدن كركوك وتلعفر وأمرلي وطوزخورماتو وكفري ، وتركمان العراق هم من سلالات من موجات مختلفة من الهجرة التركية لبلاد الرافدين يعود تاريخها إلى القرن 7 حتى الحكم العثماني. ولم يتضمن الدستور العراقي المؤقت لعام 1970 ، ولا مشروع الدستور عام 1990 اي اشارة في الاعتراف دستورياً بالهوية القومية والحقوق المدنية والسياسية للتركمان. حيث عمد حزب البعث بكل الوسائل المتاحة الى طمس هوية التركمان شأنهم شأن الاكراد والقضاء على مقومات وجودها وتدمير خصوصياتها ، فقام النظام البائد وحزب البعث بمنع التدريس باللغة التركمانية

واصبحت هذه اللغة مطاردة ولايسمح باستخدامها الا في مايصب في مصلحة النظام البائد ، على الرغم من ان مجلس قيادة الثورة اكد في قراره رقم (89) على منح الاقلية التركمانية حقوقها انطلاقاً من مبدأ ترصين الوحدة الوطنية. الا انها كانت خبراً على ورق ، حيث سعى باستمرار وبشكل متواصل للقضاء على الوجود التركماني وكان غالبية التركمان من الطائفة الشيعية مما ادى الى تعرضهم الى اضطهاد مزدوج (طائفي - قومي) ونتج عنه ممارسه نظام البعث انتهاكات لحقوق الانسان ضدهم ، كما اصدر نظام البعث قرار يحث فيه الاكراد والتركمان على استبدال هويتهم وقوميتهم والتخلي عنها بشكل نهائي ، فضلاً عن اتباع حزب البعث سياسة الترحيل الجبري من مدينه كركوك كما اتبعوه مع الاكراد وتوطين عوائل عربية محلهم ، ونال التركمان في عهد النظام البائد حصتهم من الظلم والجور والتشرد والتهجير والتعذيب في السجون والمعتقلات فضلاً عن الوسائل الوحشية المهجية التي لا تمت للإنسانية بصلة. فقد نفذت أحكام الإعدام بأعداد لا يستهان بها من الشباب التركمان من سكنة مناطق تسعين وبشير وطوزخورماتو وتم نفي مئات الآخرين منهم في مشاهد للإنسانية حيث تم هدم عدد كبير من القرى ، رغم كونها كانت أهلة بالسكان البسطاء الأمنيين. كما استمر النظام البعثي بعملية التطهير العرقي وتهجير ما يقارب المليون مواطن عراقي وسوقهم بوحشية إلى إيران ورميهم على الحدود تحت ظروف قاسية ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة . كل هذه تدل على انتهاكات حقوق الانسان بحق المواطن العراقي من قبل النظام البعثي البائد وحزب البعث

• انتهاكات النظام البائد بحق مدينة الدجيل :

زار صدام حسين مدينة الدجيل في ٨ تموز عام ١٩٨٢ لإلقاء خطاب يشيد فيه بالمجندين المحليين الذين خدموا العراق في الحرب ضد إيران ، وزار صدام عدة أسر وبعد الانتهاء من خطابه استعد للعودة إلى بغداد ، وعند مرور موكبه الخاص على الطريق الرئيسي، تعرض للهجوم من بعض سكان مدينة الدجيل التي تبعد 60 كم شمال بغداد أثناء مروره بها أطلق النار عليه مجموعة مسلحين كانوا متخبتين في بساتين النخيل على جانبي الطريق مما أدى الى حدوث اشتباكات بالنيران لمدة أربع ساعات حيث قتل معظم المهاجمين وألقي القبض على العديد منهم. ومأساة الدجيل هي دليل على دموية النظام البائد الذي قامت أجهزته الأمنية بسجن وتعذيب وقتل الأطفال والنساء والرجال بسبب تعرض الطاغية صدام لمحاولة اغتيال فاشلة ، وبعد فشل هذه المحاولة قرر الطاغية الانتقام من سكان هذه المدينة من خلال القيام بعمليات قتل ودهم وتفتيش واسعة النطاق في البلدة اعدم على إثرها 149 شخصاً بينهم أطفال اقل من 13 عام وسجن 1500 شخص دون توجيه أي اتهامات إليهم ثم إصدار القرار الرئاسي بتجريف البساتين ، اذ اشتهرت الدجيل بكثرة بساتينها والاستيلاء على الأراضي الزراعية وعمل النظام البعثي على إبادة مدينة الدجيل من خلال عملية قصفها بطائرات الهليكوبتر الحربية.

• جريمة قطع صيوان الإذن :

شهد الواقع العراقي الكثير من الانتهاكات والاضطهاد ومصادرة الكرامة الإنسانية وسحق حقوق الجندي العراقي استناداً الى احكام الفقرة (أ) من المادة 42 من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ 25 / 8 / 1994 ان يعاقب يقطع صوان إذن الجنود المتخلفين عن اداء الخدمة العسكرية والهاربين منها فضلاً عن معاقبة كل من تستر عليهم ووشم جبهة كل من قطع صوان اذنه بخط افقي مستقيم بطول لا يقل عن ثلاثة سنتيمترات ولا يزيد عن خمسة وبعرض ملمتر واحد كناية بهم وإمعاناً في إذلالهم ، فكان الجنود يهربون من الخدمة العسكرية بسبب طول مدة الخدمة العسكرية الفعلية التي تجاوزت مدة الخدمة الإلزامية والاحتياط المحدودة قانوناً بعدة مرات ولعدم وجود سقف زمني لانتهاء هذه الخدمة بسبب الحروب المتعاقبة للنظام مع جيرانه مما أضطر الكثير من المواطنين إلى الهروب من أداء الخدمة العسكرية كل هذه الانتهاكات هي مخالفة لحقوق الانسان وجريمة بحق الانسانية

• انتفاضة عام 1991 او الانتفاضة الشعبانية :

هي مجموعة من عدة مظاهر للاضطراب وعدم الاستقرار في مناطق العراق خاصة في الجنوب سميت بالشعبانية لقيامها في شهر شعبان ، وقعت الانتفاضة مباشرة بعد حرب الخليج الثانية ، وبدأت الانتفاضة من مدن جنوب العراق وتحديداً مدينة البصرة ، بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت وتدمير آلياته من قبل القوات الامريكية الامر الذي اضطر الجنود العراقيين للعودة سيراً على الاقدام الى العراق فقام احد الجنود العراقيين باطلاق النار على تمثال الرئيس السابق صدام حسين انذاك وانهال عليه بالشتائم فبدعت شرارة الانتفاضة وشملت البصرة كلها ثم انتقلت لبقية المحافظات ، عجت مدينة البصرة بالآلاف العراقيين من مختلف المناطق والذين قصدوا هذه المدينة للاستفسار ومعرفة مصير ابنائهم من الجنود والضباط في الجيش العراقي بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت وكانت الاجواء في البصرة مشحونة ضد النظام والسلطة ، لم يسكت النظام البائد فاستخدم اساليب القمع كافة لايقاف الانتفاضة من خلال استخدامه طائرات الهليكوبتر بقصف المدن ، ومارس النظام البائد المتمثل بصدام حسين عدة انتهاكات لحقوق الانسان خلال تصفية للانتفاضة الشعبانية فشملت هذه الانتهاكات كل مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي نص على تحريم ابادة الجنس البشري ، حيث قام بقتل الناس وخاصة الجرحى بحجة لا توجد مستشفيات تسعهم ، وقتل الناس امام

اهلهم وترك جثثهم معلقة امام بيوتهم ،وقتل الاطفال والنساء في البيوت التي يشتبه انها اشتركت في الانتفاضة ،والتمثيل بجثث القتلى بعد اعدامهم ،ورمي المعارضين للنظام البائد من علو شاقق بواسطة الطائرات ،وقتل المعارضين بربط ايديهم وارجلهم ووضع ثقل بهم ورميهم في النهر ، وقتل الالاف من الناس عن طريق رميهم بالرصاص وقتل الشباب في الشوارع والبيوت والمستشفيات ، فضلا عن المقابر الجماعية التي دفن فيها الالاف من الشباب والمواطنين العزل بل حتى النساء والاطفال . حيث قام النظام البائد بالتخلص من الانتفاضة والقضاء عليها وقتل الناس الابرياء كل هذه هي انتهاكات لحقوق الانسان وانتهاك لحياته بسبب النظام البعثي الدكتاتوري الواحد المسيطر على الشعب والسلطة .